استجوابات للحكومة حول التدخل في أحكام قضائية وتوجّه لتشكيل لجنة تحقيق في تعويضات بقيمة 215 مليون دولار

البرلمان اللبناني يستنكر مذكرات الجلب السورية.. بري حاول تخفيف الصيغة وجنبلاط وقوى 14 آذار أصرّوا عليها

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

بهدوء ظاهر وسرعة ملحوظة، أقرّ مجلس النواب اللبناني ظهر امس بالاكثرية توصية تستنكر مذكرات الجلب السورية بحق رئيس «اللقاء الديمقراطي» النائب وليد جنبلاط والوزير مروان حمادة بعدما حال الاشكال في الجلسة الفائتة دون اقرارها.

وسبق الجلسة معلومات تحدثت عن صيغتين مطروحتين للتصويت واحدة حازمة يتمسك بها النائب جنبلاط وقوى 14 آذار واخرى مخففة يسعى اليها رئيس المجلس نبيه بري كي تنال إجماع النواب بمن فيهم نواب «حزب الله» و«كتلة التنمية والتحرير». إلا أن الاكثرية فضلّت الصيغة الاقوى ولو على حساب إجماع النواب على صيغة معتدلة بإجماع الكل، وصوّتت على الاقتراح الابعد مدى برفع الايدي وبينها أيدي «تكتل التغيير والاصلاح» الذي يرأسه العماد ميشال عون فيما امتنع عن التصويت نواب «حزب أمل» وكتلة الرئيس بري. وهذه التوصية تنص على الآتي «يستنكر المجلس النيابي اللبناني مذكرات الاحضار والدعوى التي أصدرتها السلطات السورية، ويعتبرها مخالفة للدستور، وتمس كرامة المجلس والشعب اللبناني الذي يمثله، وبما انها مرفوضة شكلاً وأساساً قرر المجلس رد الطلب».

اما الاقتراح الذي ورد من الرئاسة كحل عام ولم يجر الاخذ به هو على الشكل الآتي «استناداً الى الدستور اللبناني والى أحكام المواد 89 وما يليها من النظام الداخلي، يرى المجلس النيابي ان الطلب المقدم من السلطات السورية بحق النائبين الزميلين وليد جنبلاط ومروان حمادة لجهة تبليغ موعد محاكمة او مذكرة احضار لا يستوفي شروط الملاحقة شكلاً وأساساً، وبالتالي قرر رد الطلب، ويطلب من السلطات المختصة إبلاغ المعنيين بمنطوق هذا الرد».

بعد ذلك، حاول النائبان ابراهيم كنعان وغسان مخيبر اثارة مسألة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية واصدار توصية مماثلة بالتزامن مع اعتصام نفذّه اهالي المعتقلين والمفقودين في ساحة رياض الصلح، غير أن الرئيس بري رفض مناقشة أي موضوع خارج جلسة الاسئلة والاستجوابات، ووعد بعقد جلسة خاصة.

ثم باشر المجلس طرح الاسئلة على الحكومة، فتلا النائب عاصم عراجي استجوابه حول عدم دفع فروقات سلسلة الرواتب، وردّ عليه وزير المال جهاد أزعور رابطاً الامر «ليس بتوافر الاعتمادات بل بتوافر الامكانات».

وهاجم نائب حزب الله علي عمار الوزير أزعور معتبراً أنه «انتهاك لحرمة المجلس»، وسأل النائب علي بزي «أين اصبحت اموال مجلس الجنوب ؟». وردّ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة «في موضوع الفروق لا مجال للاجتهادات، وعندما نتحدث عن الامكانات فاننا نعني امكانات. ونحن نثمن هذه الحقيقة بالنسبة الى وضع الموظفين، لكن الموضوع تخطى الحدود التي يمكن ان ينظر فيها الى هذه الزاوية. واي خطوة غير مدروسة اقتصادياً بأبعادها ونتائجها ستعود سلباً على كل شخص نتولى الدفاع عنه، وكفانا في لبنان تجارب ولا نريد ان نستعيد تجارب سابقة ما زلنا نعيش مرارتها. يجب ان يعالج الامر بدرجة عالية من الرصانة. وأي خطوة غير ذلك (نأكل اصابعنا ندماً) عليها. نحن الآن على اعتاب خطوات يجب ان نأخذها وبرامج، وهذا الموضوع أتمنى أن ننظر اليه بعيداً عن موضوع الارضاءات. يجب ان ننظر إليه من زاوية المصلحة الحقيقية للمواطنين».

وطرح السؤال المقدم من النائب فتوش عن المخالفات القانونية والتدخل في شؤون القضاة والتدخل في الاحكام القضائية. ولفت الى ضرورة عدم التدخل بشؤون القضاء، وقال «ان احدى غرف مجلس شورى الدولة منحت السادة فتوش 215 مليون دولار، اذا كان القضاة يمنحون، ونحن نعرف ان القضاء يحكم، فهل تريدون اساءة الى القضاء اكثر من هذه الاساءة من وزير العدل، وهم يتدخلون ويتصرفون بأشياء اخرى».

وهاجم وزير العدل وقال «سيتقدم بدعوى ضدي، وهو يفقد القيادة ويبقى مسخراً. اسأله: هل ان عضواً في المجلس الاعلى لمحاكمة الرؤساء وله صفة قانونية يعتبر مجهول المقام، هل ترضى بذلك يا دولة الرئيس؟ الرئيس بري «من؟» «النائب فتوش «الرئيس السنيورة قال ان يبلغوني بالطرق الاستثنائية، انا كنت عنده، قلت له ان مجلس شورى الدولة يعمل هكذا، قال لي انا قلت ان يبلغوك بالطرق الاستثنائية وطلب من السنيورة الاجابة». واضاف «دخلنا الى القضاء اصحاب حق، اخرجونا اصحاب سوابق، طلبنا تنفيذ هذا الحكم، وكانت الحكومة تتهرب، ان لجأنا اليك والى كلمتك المعهودة، وطلبنا ان يصار الى وصية نيابية. وبالفعل، في تاريخ 2003/7/15 اقر المجلس النيابي المحترم توصية الى الحكومة بوجوب التقيد بالاحكام القضائية ان تعود الحكومة عن كل مرسوم او قرار بشكل يسلبها قوة تغطية المحكمة». ثم تكلم الرئيس السنيورة، فقال «انا من موقعي الذي تحتمه علي مسؤوليتي تجاه اللبنانيين سأقوم بكل ما هو للدفاع عن مصالح الناس، وهذا لا يعني تدخلاً مع اي جهة. وهناك دعوى ضد الدولة والمطلوب دفع 215 مليون دولار ولو كان حتى 215 دولاراً، هذا الموضوع الزام على الدولة وواجبنا الدفاع عنها واكيد نسلك الطرق الطرق القانونية، قيل هناك امكان لعودة المحاكمة عندها سألنا اصحاب الامر وطبيعي هناك اجراءات تبليغ. وهذا موضوع اخذ حجمه وليس هناك لبناني لم يتناول هذه القصة، واي تقصير قد يعتبر تقصيراً في حق اي لبناني. وتحدثت مع وزارة العدل لاتخاذ اجراءات الذي قال انه لم نستطع ان نبلغ النائب فتوش، وسألت: هل هناك في لبنان احد او امكان لعدم تبليغه». الرئيس بري «هل هي الدعوى في حق فتوش باسمه؟» الرئيس السنيورة «لا اعلم». الرئيس بري «لانه في هذه الحال يبلغ عبر المجلس». النائب فتوش «بالامس قلت لي انك طلبت شخصياً التبليغ». الرئيس السنيورة «ليس لدي اي شعور بوخز الضمير عندما أدافع عن الخزينة، وقد تحكم المحكمة بكل المبلغ، ولكن انا كرئيس حكومة يجب ان آخذ خطوات لا تفسر انني مقصر».

وتحدث وزير العدل شارل رزق عن سير الشلالات من الشتائم التي وجهها اليه النائب فتوش، وقال «ان الدعوى باسم أشقاء فتوش وبالنسبة الى التبليغات تاريخ 2006/3/5 أعيدت وثيقة التبليغ في مجلس شورى الدولة لتعذر التبليغ وايضا بواسطة قوى الامن الداخلي وتعذر التبليغ، وعبر آمر فصيلة زحلة، ثم أعيد الى مجلس شورى الدولة». الرئيس بري «هل التبليغ باسم النائب فتوش؟». الوزير رزق «كلا، باسم الشركة والتبليغ الاخير كان منذ اسبوع تاريخ انعقاد الجلسة الاخيرة».

وعلم أن هناك توجهاً لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية فتوش والتعويضات الباهظة التي أقرت في شأن الكسارات وذلك بعد مشاورات أجريت بين النائب جورج عدوان والرئيس بري ورئيس الكتلة الشعبية النائب الياس سكاف ونواب «تكتل التغيير والاصلاح».

اسرائيل تعتقل نائب الامين العام لمجلس الوزراء الفلسطيني والحكومة تستنكر ونواب حماس بالقدس يخططون لمقاضاة تل ابيب في المحافل الدولية

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي فجر امس عزيز كايد نائب الامين العام لمجلس الوزراء الفلسطيني بعد اقتحام منزله في حي البالوع برام الله.

ومن جهتها استنكرت الحكومة الفلسطينية اعتقال كايد، وقالت في بيان صحافي لها «تستنكر الحكومة الفلسطينية قيام قوات الاحتلال باعتقال السيد كايد نائب الأمين العام لمجلس الوزراء اليوم (امس) في إجراء يمثل استمرارا لنهج التضييق الإسرائيلي وفرض الحصار على الحكومة ووزرائها وموظفيها».

واضاف بيان الحكومة «إن الحكومة الإسرائيلية تنتهج مختلف السبل لعرقلة عمل ونشاط الحكومة الفلسطينية من خلال إجراءات تعسفية تطال الاعتقال وإغلاق الطريق أمام وصول المسؤولين الى مقار عملهم وتهديد وزراء ونواب القدس بنزع مواطنتهم».

وأفادت زوجة كايد للصحافيين أن قوة من جيش الاحتلال تضم ناقلة جند وعددا من الجيبات العسكرية حاصرت منزل اسرتها قبل أن يقوم حوالي 11 جندياً على رأسهم ضابطان من المخابرات الاسرائيلية باقتحام المنزل الواقع بجوار وزارة الصحة وتفتيشه والعبث بمحتوياته ومن ثم اعتقال زوجها واقتياده الى جهة مجهولة.

وأوضحت زوجة كايد أن جنود الاحتلال تعاملوا بوحشية مع اسرتها، وخاصة الاطفال الذين اقتحم الجنود غرفة نومهم رغم تحذيرها لهم بوجود الاطفال وامكانية تعرضهم للخوف والرعب.

وأضافت أن الجنود الذين مكثوا في المنزل اكثر من ساعة قاموا بمصادرة قطع الذاكرة من اجهزة الحاسوب الخاصة بزوجها، ومبلغاً من المال كانت قد وفرته الاسرة لشراء منزل لها، اضافة الى قيامهم بمشاهدة فيلم مصور للعائلة كان بداخل «كاميرا» ديجتال داخل المنزل.

ومن الجدير بالذكر ان كايد كان تعرض للاعتقال 5 مرات وأمضى فترات اعتقال مختلفة في سجون الاحتلال وله خمسة ابناء.

ومن جهته اتهم الناطق باسم الحكومة الفلسطينية غازي حمد اسرائيل بانتهاج مختلف السبل لعرقلة عمل ونشاط الحكومة الفلسطينية من خلال اجراءات تعسفية تطال الاعتقال واغلاق الطريق امام وصول المسؤولين الى مقار عملهم وتهديد وزراء ونواب القدس بنزع مواطنتهم.

وأكدت الحكومة ان مثل هذه الاجراءات لن تثنيها عن السير في طريقها والتمسك بكل الثوابت والحقوق الوطنية المشروعة لابناء الشعب الفلسطيني. ومن جهة اخرى ذكرت مصادر فلسطينية مقربة من حماس امس بان نواب الحركة في المجلس التشريعي عن دائرة القدس يخططون لمقاضات إسرائيل في المحافل الدولية اثر قرارها سحب الاقامة الدائمة منهم اذا ما واصلوا نشاطهم في حركة حماس وحكومتها.

ومن جهتها حذرت الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس امس من قرار إسرائيل إعطاء مهلة 30 يوما لاعضاء المجلس التشريعي عن الحركة ممن هم من سكان القدس إما الاستقالة أو الرحيل عن المدينة.

وقال بيان صادر عن الحكومة وزع على الصحافيين إن الحكومة تنظر بخطورة بالغة للتهديد الاسرائيلي بنزع مواطنة وزير شؤون القدس خالد أبو عرفة وأعضاء المجلس التشريعي المقدسيين عن حماس من خلال منحهم 30 يوما للتنازل عن عضويتهم في التشريعي والحكومة أو حق المواطنة.

وأضاف البيان أن الحكومة تعتبر هذا الاجراء التعسفي بمثابة استكمال للخطط الاسرائيلية الهادفة الى تجريد المقدسيين من هويتهم وطردهم خارج أراضيهم.

وأوضح بيان الحكومة أن ما تقوم به الحكومة الاسرائيلية يثبت المرة بعد الاخرى أن همها الاكبر فقط هو فرض مزيد من الحصار والتضييق على الفلسطينيين (خصوصا أهالي القدس) لتجريدهم من كافة حقوقهم الشرعية في المواطنة والعيش بسلام و كرامة.

وجاء في البيان «نؤكد بقوة على حق المقدسيين في العيش على أرضهم وترابهم مهما كانت الانتماءات السياسية»، ومضيفا ان «اسرائيل التي تدعي الديمقراطية والمساواة كذبا وزورا تمارس اليوم أبشع أنواع التمييز العنصري من خلال هذه الممارسات التي تعارض كل الاتفاقيات والاعراف الدولية».

ودعت الحكومة منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والحقوقية الى التدخل الفوري لوقف هذا الاجراء التعسفي.

الوزير خالد ابو عرفة وزير شؤون القدس والنواب محمد ابو طير واحمد عطوان ومحمد طوطح

ومن جهته اعتبر وزير شؤون القدس المهندس خالد أبو عرفة الذي يحمل هوية القدس وينتمي لحماس القرار الاسرائيلي بانه «فصل صغير من فصول الجريمة الاسرائيلية المنهجة المسماة الفصل أحادي الجانب».

واضاف في بيان صحافي «نحن في مدينة القدس التي نشأنا فيها أنا وزملائي نواب المجلس التشريعي الفلسطيني قبل الاحتلال الصهيوني للمدينة وبمجرد أن أعربنا عن انتمائنا لشعبنا الفلسطيني عن طريق عملنا في الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني وبوسائل ديمقراطية اتفقت عليها أطراف النزاع وشهدت الدول التي تحمل لواء الحصار والتجويع لهذا الشعب المستضعف.. نعاقب بطردنا وإبعادنا عن بيوتنا وعوائلنا وحقنا في الحياة، ونحن ننظر الى هذا الإجراء الأخير من منطلق أن له تبعات كارثية ستطال عشرات ألوف المقدسيين من بعدنا، والذين ينتمون بدورهم لشعبنا الفلسطيني».

وطالب الوزير أبو عرفة القيادة التركية (التي يزورها وفد رسمي اسرائيلي)، «أن يرفضوا المخططات الصهيونية الشيطانية والتي تضرب بعرض الحائط كافة الاتفاقيات والعهود والمواثيق التي وقعت عليها الدول العظمى ورافعة لواء الديمقراطية وحقوق الإنسان».

وقال الوزير أبو عرفة ان «الخطط الاحتلالية وصلت الى مرحلة خطيرة جدا وأخذت ضوء أخضر من الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية الامر الذي لم يسبق أن كان هناك اتفاق دولي على تجويع شعب وإذلاله بهذه الصورة المهددة لاستقرار المنطقة ودفع الشعوب الى انتهاج أساليب أكثر عنفا وأشد ضراوة في التحرر».

وأعرب أبو عرفة عن رفضه أن توجه إليه والى نواب «كتلة التغيير والإصلاح» التابعة لحماس تحذيرات بسحب الإقامة وإبعادهم عن أرضهم وشعبهم وبيوتهم وعائلاتهم، موضحاً أن «هذه جريمة تضاف الى سلسلة جرائم الاحتلال وتأكيد على أن سلطات الاحتلال تضرب بعرض الحائط كل القرارات الدولية والاتفاقيات التي وقعت عليها وشهد العالم عليها».

وأوضح أبو عرفة أنه وزملاؤه يدرسون قرار وزير الداخلية الاسرائيلي وسيكون لهم موقف منه قريبا معتبراً أن القرار يتزامن مع الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني من قبل الحكومة الاسرائيلية وخارجيا من قبل أمريكا وأوروبا. واضاف أبو عرفة: اننا نعتبر القرار يتزامن مع الحصار المفروض علينا من قبل الحكومة الصهيونية وخارجيا من قبل الولايات المتحدة وأوروبا ونعتبر أننا جميعا كشعب فلسطيني نقع تحت الضغط، وأن هناك من يسعون من خلال ذلك لتطبيق سياسة فرق تسد، وتشويه طرف على حساب طرف آخر وقد عودتنا سلطات الاحتلال أنها لا تحترم أحداً ولا تحترم حتى تواقيعها.

من جهته قال محمد أبو طير عضو المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تعرض لتهديدات بسحب حقوق إقامته في القدس الشرقية إذا لم ينسحب من التشريعي بقيادة حركة حماس إنه لا يعتزم التخلي عن حقوق «إقامته الدائمة» التي منحت له كأحد سكان القدس الشرقية التي تحتلها إسرائيل.

ووصف الانذار الاسرائيلي الذي أرسل أيضا الى ثلاثة أعضاء آخرين بالمجلس التشريعي من حماس من بينهم وزير شؤون القدس أبو عرفة بأنه غير ديمقراطي.

الحكومة اللبنانية ترخّص لـ 11 حزباً سياسياً جديداً وأوساط مسيحية تتحفّظ على تشريع «حزب التحرير» الاسلامي

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

أثار الترخيص من قبل وزير الداخلية بالوكالة احمد فتفت لـ «حزب التحرير» في 11 ايار (مايو) الجاري تحفظات عديدة من قبل بعض الاوساط المسيحية في لبنان التي اعتبرت أنه وفق دستور هذا الحزب سيكون للبنان نظام على اساس الخلافة الاسلامية على رأسه الخليفة الذي يبايعه المسلمون دون سواهم. ونشرت صحيفة «صدى البلد» اللبنانية اول من امس مقالاً للكاتب جان عزيز تحت عنوان «حزب اعادة الخلافة يصبح شرعياً في لبنان» وجّه فيه انتقادات لوزير الداخلية وسأل «هل يعرف أحمد فتفت لأي حزب أعطى الترخيص ؟».

وقد ردّ المكتب الاعلامي لوزير الداخلية على المقال مؤكداً «ان وزير الداخلية والبلديات بالوكالة الدكتور أحمد فتفت ملتزم حرفياً القانون 1909 من دون أي استثنائية سياسية، وقد وقع في الأشهر الأربعة الأخيرة على 11 حزباً (جمعيات سياسية) انطلاقاً من التزامه القانون ومبدأ الحرية والديمقراطية، وهي: حزب غرين هنتر، الحوار من أجل لبنان الواحد، حزب السلام اللبناني، الحركة اللبنانية الحرة، التيار العربي، حزب حركة الاصلاح والتنمية، حزب الاتحاد الجمهوري، التيار الوطني الحر، حزب البيئة اللبناني، حزب التحرير، وحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي. وفي طبيعة الأحوال ان أي بند من بنوده يطبق وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء، وبعد موافقة المراجع المختصة».

وذكّر المكتب الإعلامي لوزير الداخلية والبلديات أنه «لا يمكن للحرية والديمقراطية أن تكون جزئية أو استنسابية، وإلا فقدت معناها. ويبقى الأساس في الممارسة القانونية، علماً بأنه يحق لأي مواطن أن يقدم مراجعة أمام القضاء للطعن في أي قرار يصدر عن الوزير إذا اعتقد أنه مخاف للدستور».

وأشار الى أن «محاولة كاتب المقال الإيحاء بأن أفكار الحزب المذكور تعبر عن مواقف الوزير فتفت عبر القول في أكثر من موقع (حزب فتفت الجديد) أو التساؤل (كيف رخصت حكومة الرئيس السنيورة عبر وزير داخليتها) للحزب المشار إليه، فإن في ذلك تشويهاً وتحريضاً حتى لا نقول ان المقال يحاول إثارة الفتن في المجتمع اللبناني الذي لا يمكن أن تنطلي عليه هذه التعابير الواضحة في مضامينها وأهدافها». وختم «من المفيد تذكير كاتب المقال بالتعميم رقم 10/أم/2006 في 2006/5/19، الذي وقعه وزير الداخلية والبلديات، والمتعلق بتحديد آلية جديدة في أخذ وزارة الداخلية والبلديات العلم والخبر بتأسيس الجمعيات».

انقسام في منظمة سورية لحقوق الإنسان

■ دمشق ـ يو بي أي: قال مصدر في المنظمة السورية لحقوق الإنسان ان المنظمة تتعرض للإنقسام على خلفية التوقيع على إعلان بيروت ـ دمشق، مشيراً الى أن هذا الإنقسام حمل المحامي مهند الحسني الى رئاستها الى جانب رئاسة المؤسس عبد الكريم الريحاوي. وفي بيانين منفصلين موقعين باسم المنظمة تلقت «يونايتد برس انترناشيونال» نسخة منهما عن طريق الفاكس جاء أن «الناشط عبد الكريم الريحاوي رئيس منظمة سواسية يدعو الى فصل العمل السياسي عن العمل الحقوقي ويتنصل من الموقعين على إعلان بيروت دمشق باسم المنظمة إذ أنهم يعكسون وجهات نظرهم الشخصية».

وأشار الريحاوي في بيانه الى أن «بعض الأشخاص الموقعين على الإعلان باسم المنظمة مطرودون منها لأسباب أخلاقية ولارتباطات مشبوهة» من دون أن يحدد أسماء هؤلاء.

وكان الإعلان صدر بإسم 250 مثقفاً لبنانياً وسورياً وطالبوا من خلاله بتصحيح العلاقات بين البلدين والتي توترت في أعقاب إغتيال رئيس الحكومة اللبناني الأسبق رفيق الحريري في شباط (فبراير) من العام الماضي.

وفي بيان آخر مذيل بتوقيع مجلس إدارة منظمة سواسية جاء أن «المحامي مهند الحسني رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان سواسية كان حضر يوم أمس الاول جلسات محاكمة الناشط كمال اللبواني». وكانت السلطات اعتقلت اللبواني مطلع العام الحالي خلال عودته الى البلاد قادما من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وقال الريحاوي عن الأمر أنه «ما زال رئيس المنظمة والأمر مسجل في مكتبة الاسكندرية وفي منظمات تتبع الأمم المتحدة وتعنى بشؤون حقوق الإنسان».

وفي وقت تعذر فيه الاتصال بالحسني، أكد مصدر من المنظمة أنها «تتعرض لانقسام وأن ريحاوي يعارض الخلط بين العمل السياسي والحقوقي إلا أن مجموعة منشقة عن المنظمة ترى نفسها أكثر قدرة على إدارة سواسية وأحق بهذه المنظمة» الناشئة منذ نحو العامين.

ارجاء محاكمة المعارض السوري كمال اللبواني الى 19 حزيران

■ دمشق ـ اف ب: اجلت محكمة الجنايات الاولى في دمشق الاثنين محاكمة المعارض السوري والناشط في مجال حقوق الانسان كمال اللبواني بتهمة «النيل من هيبة الدولة»، الى 19 حزيران (يونيو) المقبل على ما افاد عمار قربي رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية.

وكان اللبواني اعتقل في الثامن تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي فور وصوله الى مطار دمشق بسبب تصريحات ادلى بها ولقاءات اجراها مع مسؤولين امريكيين يعاقب عليها بالحبس لمدة سنة كحد اقصى.

وجاء في بيان للقربي ان «اللبواني اكد امام القاضي (..) انه ضد التدخل العسكري لتغيير النظام في سورية وقال ان لقاءه مع قناة (الحرة) الامريكية كان في اطار حريته الشخصية وضمن حقه في ابداء رأيه». واشار البيان الى ان اللبواني «طالب باطلاق سراحه».

واضاف ان القاضي بعدما استمع الى اللبواني رفع الجلسة الى 19 حزيران (يونيو) المقبل. وجرت جلسة امس بحضور ممثلين عن السفارات الغربية في دمشق ومحامين يمثلون المنظمة الوطنية لحقوق الانسان على ما جاء في البيان.

وقد بدأت محاكمة اللبواني في 11 ايار (مايو) الحالي.

وسبق ان اعتقل اللبواني ثلاث سنوات لنشاطه في اطار «ربيع دمشق» الذي اعقب وصول الرئيس بشار الاسد الى السلطة في سورية عام 2000 والذي شهد نشاطا مكثفا للمعارضة.

وبعدما افرج عنه سافر اللبواني الى بريطانيا في آب (اغسطس) 2005 تلبية لدعوة من منظمة العفو الدولية لحضور معرض للوحاته التي رسمها خلال اعتقاله. كما زار بروكسل ثم الولايات المتحدة حيث التقى مسؤولين في البيت الابيض.

وقد دعا البيت الابيض في كانون الاول (ديسمبر)، «الحكومة السورية الى الافراج فورا وبلا شروط عن اللبواني وجميع السجناء السياسيين الآخرين».

وفاة 149 فلسطينيا وولادة 68 إمرأة على الحواجز العسكرية الاسرائيلية التي تقطع الاوصال الفلسطينية منذ بداية الانتفاضة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

اكد وزير الصحة الفلسطيني امس ان قوات الاحتلال الاسرائيلي تعرقل وصول الاطقم الطبية الى مكان عملها وتحتجز سيارات الاسعاف والمرضى على الحواجز العسكرية المنتشرة في الاراضي الفلسطينية الامر الذي ادى لوفاة 149 فلسطينيا وولادة 68 إمرأة على تلك الحواجز.

واوضح وزير الصحة الفلسطيني الدكتور باسم نعيم في مؤتمر صحافي عقده امس في غزة ان عدد من توفي من الفلسطينيين على الحواجز الاسرائيلية بلغ 149 مواطنا، وعدد النساء اللواتي وضعن على الحواجز 68 سيدة نتيجة الاغلاق المفروض على الاراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة، مشيرا الى وفاة 39 طفلا ولدوا على الحواجز العسكرية منذ بداية الانتفاضة. واكد وزير الصحة ان إسرائيل لم تستثن القطاع الصحي من الاعتداءات القمعية المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني حيث باتت المؤسسات الصحية بما فيها وزارة الصحة والهلال الاحمر والصليب الاحمر والانروا عرضة للانتهاكات والاعتداءات المستمرة من جيش الاحتلال.

واشار نعيم الى ان هناك 75 % من الطواقم الطبية الفلسطينية العاملة اصبحت غير قادرة على الوصول الى اماكن عملها بسبب تقطع اوصال الوطن مما ادى الى تدهور الخدمات الطبية.

وأوضح الوزير الفلسطيني في عرض سريع لمجمل الإعتداءات الإسرائيلية بحق الطواقم الطبية الفلسطينية ان عدد المصابين من الطوقم الطبية وسائقي الاسعاف طوال السنوات الخمس الماضية كان 474 سائق اسعاف وعدد السيارات التي تم تدميرها 38 سيارة وعدد سيارات الاسعاف التي تضررت نتيجة الاعتداءات عليها 135 سيارة، وعدد اعاقات سيارة الاسعاف وصل الى 2051 حالة اعاقة وعدد الاعتداءات على المؤسسات والمراكز الصحية وصل الى 375 حالة اعتداء. واكد نعيم ان سلطات الاحتلال منذ عام 2005 منعت 1823 مريضا فلسطينيا يمثلون 37 % من عدد المرضى المحولين الى داخل الخط الاخضر من العلاج في المستشفيات الإسرائيلية بحجج امنية واهيه كما منعت 562 مريضا فلسطينيا من العلاج داخل الخط الاخضر منذ كانون الثاني (يناير) 2006 اي خلال الاربع اشهر الماضية كانت نسبة الاطفال من بينهم 35 الى 40 % على التوالي.

وزير بريطاني يأسف لقرارهم .. واسرائيل تشجبه

أساتذة الجامعات البريطانية يدعمون فرض مقاطعة أكاديمية ضد إسرائيل

■ لندن ـ اف ب ـ يو بي أي: صوتت الجمعية الوطنية لأساتذة الجامعات البريطانية لصالح اقتراح يدعو الى مقاطعة المحاضرين والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية ما لم ينأوا بأنفسهم عن ما أسمتها «سياسة الفصل العنصري» التي تنتهجها الدولة العبرية.

وقالت صحيفة «الغارديان» الصادرة امس الثلاثاء إن هذا الإجراء تم رغم الضغوط الدولية المتنامية من قبل المعارضين لخيار المقاطعة ومن ضمنها التماس وقّعه أكثر من 5000 أكاديمي واحتجاج من قبل الحكومة الإسرائيلية، وجوبه بالإمتعاض من قبل معارضي المقاطعة غير أنه حظي بترحيب ودعم الجماعات الفلسطينية.

وأضافت الصحيفة أن اقتراح الجمعية الوطنية لأساتذة الجامعات البريطانية إنتقد سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية ومن ضمنها بناء الجدار العازل والممارسات التعليمية التمييزية التي تنتهجها إسرائيل ضد الفلسطينيين، ودعا الأعضاء الى اعتبار المقاطعة المناسبة ضد الإكاديميين الإسرائيليين الذين لا يقصون بأنفسهم عن مثل هذه السياسات.

وأشارت الى أن المتحدثين سلطوا الأضواء خلال مؤتمر الجمعية بعد فشل محاولات منع النقاش على الصعوبات التي يواجهها الطلاب والمحاضرون الفلسطينيون الذين يعيشون في ظل الإحتلال ومن بينها قيام الجيش الإسرائيلي بقصف عدد من المدارس الفلسطينية. وأبلغ توم هيكي محاضر الفلسفة بجامعة برايتون وعضو اللجنة التنفيذية للجمعية الوطنية لأساتذة الجامعات البريطانية الصحيفة «أن غالبية الأكاديميين الإسرائيليين إما متورطون في سياسات حكومتهم أو يذعنون لها».

وقال هيكي الذي قدّم اقتراح المقاطعة الأكاديمية ضد إسرائيل «إن غض الطرف عن ما تعتقده أي كلية إسرائيلية بسياسات حكومتها هو عمى مذنب».

وأعرب وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اللورد تريزمان امس الثلاثاء عن أسفه لقرار الجمعية الوطنية لاساتذة التعليم العالي في المملكة المتحدة التصويت لصالح مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية.

وقال اللورد تريزمان امس «إن الحكومة البريطانية لديها سجل في دعم الحرية الأكاديمية للأكاديميين عبر العالم كما وتعترف أيضا بإستقلالية الجمعية الوطنية لأساتذة التعليم العالي لكنها تعتقد أن مثل هذه المقاطعات الأكاديمية ستكون لها نتائج عكسية».

وأضاف «أن الكثير يمكن تحقيقه عبر الحوار والتعاون الأكاديمي».

وكانت نقابة أخرى هي جمعية أساتذة الجامعات في بريطانيا قررت العام الماضي فرض مقاطعة أكاديمية ضد جامعتين إسرائيليتين غير أنها عدلت عن قرارها بسبب الإعتراض الدولي.

ووصفت اسرائيل اقتراح الاكاديميين البريطانيين بمقاطعة الجامعيين الاسرائيليين الذين لا يعارضون علنا سياسة بلادهم في الاراضي الفلسطينية، بانه «مثير للاشمئزاز».

وقالت وزيرة التعليم الاسرائيلية يولي تامير الاثنين ان قرار اعضاء «الرابطة الوطنية للمعلمين في قطاع التعليم العالي» في مؤتمرهم السنوي في بلاكبول شمال انكلترا سيقوض الاستقلال الاكاديمي.

واضافت تامير في بيان ان «القرار بمقاطعة المؤسسات الاكاديمية يدعو الى الادانة ومثير للاشمئزاز».

وقالت «كل من يطبق هذه المقاطعة سيضر باستقلال المؤسسة الاكاديمية ويحولها الى اداة في يد القوى السياسية».

ودعا مركز سايمون فيزنثال الذي يشن حملة عالمية لمكافحة معاداة السامية الحكومة البريطانية الى وقف المنح المالية لاية مؤسسة اكاديمية يمكن ان تشارك في المقاطعة.

وقال شيمون صامويل في بيان وجهه الى وزير التعليم البريطاني الان جونسون «ان حقيقة ان ضحايا هذه المقاطعة سيكونون في معظمهم من اليهود، يعني بالضرورة معاداة للسامية».

وتابع «واضافة الى ذلك فان هذه الحملة تنتهك السياسة البريطانية في الشرق الاوسط بتعزيز العناصر التي ترفض اي امل في تسوية سلمية».

الشاباك يعترف بوجود صعوبة كبيرة في تجنيد العملاء بعد الانسحاب من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

على الرغم من ان الزملاء في الجيش الاسرائيلي يعرفون مركز (الشاباك) انه الرجل الاكثر اهمية من الجميع في احباط الاعمال الارهابية ويراه الفلسطينيون اقوى تعبير عن الاحتلال وفظاعته، ابقي هذا الدور في غموض مقصود. القتال المتواصل، وارتفاع مقدار التهديدات الارهابية والتآكل الذي يصحب شغل الدور لزمن طويل، وخطوات سابقة، مثل فتح موقع للمخابرات على الانترنت قبل نحو سنة، جلبت القليل فقط من المرشحين المناسبين الاخرين للدورات التدريسية الاخيرة. في الاسابيع الاخيرة، وباجازة من رئيس الشاباك الحالي يوفال ديسكن، تمكنت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية من الاطلاع على مسار التصنيف، والتجنيد وتأهيل المركزين.

في السنة ونصف السنة الاخيرة صعب علينا جدا الوصول الى الناس الذين نبحث عنهم حقا. نحن نحتاج الى كل من يستطيع اجتياز مسار العذاب في الطريق الى الوظيفة، قال مصدر في الجهاز للصحيفة الاسرائيلية.

حتى الفترة الاخيرة كان يحتاج ايضا الى لقب جامعي اول من مؤسسة اكاديمية، ولكن في نهاية الشهر الماضي بسبب ضائقة القوة البشرية يقترح (الشاباك) مسار خدمة جديدا على الشبان الذين سينضمون اليه ويختصون بالمجال العربي. سيستطيع من يعدون لمهمة مركز او محقق، في نهاية الاعداد، ان يحظوا في غضون فترة قصيرة بلقب خريج جامعة في دراسات اللغة العربية والشرق الاوسط. شرط السقف: درجة متواضعة في امتحان قياس الذكاء، 550 . كان النشر كافيا لاثارة ردود معادية بين عدد من المحاضرين، الذين احتجوا على ما وصفوه انه مصالحة على المستوى الاكاديمي، وفي الاساس انه حلف مع قوات الاحتلال.

من الصحيح، يقولون في الشاباك، انه في السنين الاخيرة ازدادت اهمية «السيجنت»، (المعلومات الاستخبارية التي يحصل عليها نتاج التنصت)، لكن امتيازنا النسبي يظل بسبب «يومنت»، (الاستخبارات التي تأتي نتاج تجنيد مصادر عربية).

وقال يسرائيل حسون، الذي عمل نائبا لرئيس الشباك وابتدأ خدمته مركزا في منطقة القدس، ان المركز يفترض ان يقدم العلم في شان واقع الحياة في الميدان. هذا عنصر برز نقصه لدى الامريكيين، في بدء حروبهم في افغانستان والعراق.

يقول افي ديختر، وزير الامن الداخلي الاسرائيلي ورئيس الشاباك حتى قبل بضعة اشهر ان القناتين، «اليومنت» و«السيجنت» مشكلتان. يستطيع المصدر «اليومنتي» ان يكذب عليك. عندما يحدث ذلك في لقاء وجها الى وجه، تستطيع مع كل ذلك ان تحاول الحكم بحسب لغة الجسم، وتعبيرات الوجه. في «السيجنت»، يمكن ان يكون اثنان يتحدثان ويمكن الا تفهم فهما صحيحا، انهما يكذب احدهما على الاخر، او انهما يكذبان عليك بالتنسيق بينهما.

على نحو مفاجئ، تابعت الصحيفة الاسرائيلية، الخلفية العسكرية للمرشح ليست ذات صلة خاصة. يوجد تصور خاطئ، وكاننا نبحث فقط عن خريجي الوحدات القتالية. ليس هذا عنصرا ذا اهمية في خلفية المرشح، من ناحيتنا. توجد اهمية للخبرة في عمل ذي مسؤولية في الجيش، ان يكون مثلا خريج دورة قيادية. وهاكم مفاجأة اخرى: